القدرة على البقاء:
محددات استمرار أحزاب الإسلام السياسي بعد ثورة ٣٠ يونيو: دراسة حالة حزب النور

د. حـــازم عمـــر *

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل التي أدت إلى استمرار حزب النور في الحياة السياسية بعد مرور نحو ١٠ سنوات على ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ على الرغم من اختفاء أحزاب الإسلام السياسي. وتركز الدراسة على مناقشة مصادر التهديد الداخلية للحزب والتي تتمثل في الصراعات الداخلية وانقسام الحزب إلى فصيلين، وحدوث انشقاقات كبيرة انتهت بخروج أحد الفصائل من الحزب وتوجهه نحو تأسيس حزب جديد، كما تعرض الدراسة التهديدات التي واجهها الحزب من البيئة الخارجية سواء من تيار الإسلام السياسي وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين التي اتهمته بالخيانة أو من القوى المدنية التي تشككت في مواقفه. وتسعى الدراسة إلى تقديم مجموعة من المحددات التي أسهمت في استمرار حزب النور مثل المشاركة في خارطة الطريق والاستحقاقات الدستورية، والحفاظ تحقيق التماسك الداخلي والاستمرار في بناء التنظيم الحزبي، وبناء التحالفات الانتخابية، والتقليل من استخدام الشعارات الدينية، والواقعية السياسية في التواصل مع الأحزاب والتيارات المدنية، والابتعاد عن عباءة الأحزاب الإسلامية، والتوجه التدريجي إعلامياً نحو الإعلان عن استقلالية الحزب عن الدعوة السلفية.

كلمات مفتاحية:

الأحزاب السياسية، حزب النور، الإسلام السياسي، الانشقاقات الحزبية، خارطة الطريق، الدعوة السلفية.

* مدرس العلوم السياسية جامعة السويس

- Email: Hazem.Omar@eco.suezuni.edu.eg, Hazem_omer2016@feps.edu.eg, Hazemomar2030@gmail.com

Abstract:

Nearly ten years after the revolution of June 30, 2013, despite the extinction of political Islam parties, this research intends to examine the variables that contributed to the AL-Nour Party's persistence in political life. The study focuses on talking about the internal sources of threat to the party, which are represented in internal conflicts, the split into two factions, and the occurrence of significant defections that resulted in one of the factions leaving the party and its orientation towards founding a new party. Additionally, it describes the dangers that the party faced from the outside world, including the current of political Islam and civil forces. The study outlines a number of factors that supported the survival of the Al-Nour Party, including participation in the road map and constitutional rights, upholding internal unity and continuing to build the party organization, forming electoral alliances, reducing the use of religious slogans, exercising political realism in speaking with other parties and civil currents, stepping away from the mantle of Islamic parties, and the trend towards the party's independence from the Salafi Call.

Key Words:

Political parties, Al-Nour Party, political Islam, partisan splits, the road map, the Salafi Call.

مقدمـة:

تنامى الدور السياسي للتيارات السلفية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، فأسست الدعوة السلفية بالإسكندرية حزب النور في يونيو من العام المشار إليه، كما أسست الدعوة السلفية بالقاهرة حزب الأصالة في أغسطس من نفس العام، وتوجه تيار ثالث من السلفية بتأسيس حزب الفضيلة في أكتوبر من ذات العام. وخلال هذه المرحلة تجاوزت التيارات السلفية توجهاتها وأفكارها التي كانت تتحفظ على العمل السياسي وتأسيس الأحزاب والمشاركة في الانتخابات والترشح للبرلمانات.

ومع قرب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١، شكَّل التيار السلفي تحالفًا انتخابيًا من حزبي النور والأصالة إضافة إلى حزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية، وحقق هذا التحالف المرتبة الثانية في الانتخابات فحصل على ١٢٧ مقعدًا، من بينهم ١١١ مقعدًا لحزب النور.

وشهدت مرحلة ما بعد ٢٥ يناير حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد، أثرت على الأوضاع الاقتصادية والأمنية، واستمرت هذه الحالة التي وصلت إلى حد قلق القطاع العريض من المصريين على مستقبلهم، واتسعت دائرة الصراع والاستقطاب السياسي بين الأحزاب المدنية وأحزاب تيار الإسلام السياسي من ناحية، وبين أحزاب تيار الإسلام السياسي وبعضها البعض من ناحية أخرى. وانتهت هذه المرحلة بتصحيح المسار بثورة ٣٠ يونيو وشهدت اختفاء لأحزاب الإسلام السياسي، بينما استمر حزب النور في ممارسة نشاطه السياسي وتمثيله النيابي.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الورقة إلى تحليل وفَهم عوامل استمرار حزب النور بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث استطاع أن يتكيف مع نظام ما بعد ثورة ٣٠ يونيو وأن يحافظ على وجوده السياسي بشكل آمن، على الرغم من اصطفاف غالبية أحزاب تيار الإسلام السياسي فيما سمي بتحالف "دعم الشرعية" الذي تفكك وانهار، لاسيما مع صدور حكم قضائي بحل حزب الحرية والعدالة في أغسطس ٢٠١٤، ثم انزواء الأحزاب الموصوفة بالدينية من المشهد السياسي.

وتعتمد الدراسة بشكل رئيسي على مقولات ديفيد إيستون، لاسيما ما يتصل منها بفكرة استمرار النظم، وذلك كإطار تحليلي لفهم أسباب وعوامل استمرار النسق/ النظام System، وكذا مصادر الضغط التي تهدد بقائه واستمراره. ويُقصد باستمرار النسق وفق "إيستون" قدرة النظام على تحويل الحاجات أو الرغبات إلى قرارات ملزمة، والقدرة على تحفيز الدعم الكافي للحفاظ على هياكل سلطته الداخلية على أن تكون مستقرة نسبيًا، وأن يتمكن أعضائه من القيام بمهامهم من خلال حشد وتخصيص الموارد البشرية وغيرها لتحقيق المخرجات السياسية اللازمة للاستقرار. إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارده بشكل يرضى أعضائه ودون حدوث فوضى، ومواجهة

المطالب والتهديدات التي تُفرض عليه والاستجابة لها بشكل يضمن بقائه ووجوده، فضلاً عن التكيف والتأقلم مع التغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة المحيطة، الأمر الذي يحول دون حدوث فوضى واضطراب، ويضمن بقاء واستقرار النظام.

وتعالج الدراسة عوامل استمرار حزب النور من خلال التعامل مع الحزب كنسق/ كنظام مفتوح Open system، حيث يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، ويتضمن مجموعة من التفاعلات بين الأعضاء البيولوجيين المنخرطين فيه من ناحية، وبين الهياكل المكونة للحزب ذاته من ناحية ثانية، وبين الأحزاب الأخرى وهيئات المجتمع المدني، فضلاً عن مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية من ناحية ثالثة. فهكذا، لا يعمل الحزب في فراغ أو بمعزل عن البيئة المحيطة به. وإذا كانت الغاية لأي نسق/ نظام هي البقاء والاستمرار، فإن حزب النور كنظام مفتوح وتكيفي غايته أيضًا هي البقاء والاستمرار عبر الزمن، وهنا يصدق المنهج المؤسسي لـــ"هنتنجتون" الذي اعتبر أن الحزب الذي يستطيع التكيف والتأقلم مع التغيرات التي تواجهه هو الحزب الأكثر مؤسساتية والأقدر على البقاء.

وهكذا، يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في بحث العوامل التي أدت إلى استمرار حزب النور في الحياة السياسية بعد مرور نحو ١٠ سنوات على ثورة ٣٠ يونيو على الرغم من تراجع أحزاب الإسلام السياسي، بمعنى أخر، لماذا استمر حزب النور في العمل السياسي على الرغم من تراجع واختفاء أحزاب تيار الإسلام السياسي؟ وتفترض الدراسة بأنه كلما اتجه الحزب نحو التحالف مع لاعبين أخرين وعدم التحرك منفردًا في الانتخابات كلما أسهم في استمرار بقائه خاصة في أوقات الأزمات، وأنه كلما اتجه نحو الاستقلالية (عن الدعوة السلفية) كلما تراجعت حجم خسائره في الانتخابات.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ المحور الأول، يناقش مصادر التهديد الداخلية لحزب النور التي تنبع على الأرجح من الضغوط اليومية المعتادة في الحياة السياسية، مثل الخلل في التنظيم الحزبي، والصراعات بين الأفراد لاسيما عند عدم توافر آليات لتسوية الخلافات أو حسمها، وتزايد التوترات التي تجعل الحزب غير قادر على توفير نوع من الهياكل أو العمليات من أجل التخصيص السلطوي للقيم، وجعل قراراته ملزمة، إضافة إلى عدم قدرة الحزب على الحفاظ على وحداته في مواجهة الولاءات الداخلية المتضاربة. أما المحور الثاني، يدرس مصادر التهديد الخارجية للحزب والتي يصبح فيها الحزب غير قادر على الاستقرار، ويتولى أفراد جدد قد لا يتمتعون بالخبرة مع احتمالية حدوث تغير فيمن يشغلون مواقع السلطة داخل الحزب. بينما المحور الثالث، يناقش محددات استمرار الحزب في ضوء التهديدات الداخلية والخارجية ومدى قدرة الحزب على التكيف مع تلك التهديدات والاستجابة لبعضها والتفاعل مع البعض الأخر.

أولاً: تهديدات حزب النور من البيئة الداخلية

يناقش هذا المحور التهديدات التي واجهها حزب النور على الصعيد الداخلي والتي تتمثل في الصراعات الداخلية وانقسام الحزب إلى فصيلين، وحدوث انشقاقات كبيرة انتهت بخروج أحد الفصائل من الحزب وتوجهه نحو تأسيس حزب جديد.

1. تأسيس الحزب في مناخ صراعي

لا يمكن فهم تجربة حزب النور السلفي بمعزل عن طريقة وظروف تأسيسه، فارتبطت مرحلة نشأة الحزب بوجود صراع بين اتجاه كان يرغب في استمرار سيطرة الدعوة السلفية على الحزب، واتجاه آخر كان يسعى لإبعاد الحزب عن هذه السيطرة.

وعلى الرغم من أن التيار السلفي لم يكن له دور واضح في ثورة ٢٥ يناير[١]، إلا أنه عقب نجاح الثورة انخرط السلفيون، خاصة أنصار الدعوة السلفية بالإسكندرية في الحياة السياسية، وشرعوا في تأسيس حزب سياسي يحمل اسم "حزب النور". وجدير بالذكر أن جماعات سلفية أخرى في مصر نأت بنفسها عن الدخول في أحزاب، لكن في واقع الممارسة كانت داعمة لحزب النور في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١/ ٢٠١٢. ووضعت الدعوة السلفية ثقتها في الدكتور عماد عبد الغفور ليكون وكيلاً لمؤسسي الحزب ورئيسًا له حتى الانتخابات البرلمانية، ثم إجراء الانتخابات الداخلية على جميع المستويات التنظيمية في الحزب.

وتشير المصادر إلى أن الدكتور عماد عبد الغفور كان صاحب فكرة تأسيس الحزب، حيث دارت مناقشات بينه وبين مشايخ الدعوة أثناء وبعد الثورة، وكان جوهر هذه المناقشات يتلخص في ضرورة أن يكون هناك عمل سياسي، وتحديدًا في إطار مؤسسي منفصل عن الدعوة السلفية، بحيث تستمر الدعوة في نفس منهجها مع وجود حزب ينبع من فكر سلفي بكوادره وأفكاره. ووجدت الفكرة صدى لها عند مشايخ الدعوة السلفية، وبالفعل بدأ الشروع في اتخاذ الخطوات الرسمية لتأسيس حزب سياسي[٢]. وفي هذا السياق، ركز الإطار الفكري للحزب، على الدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن وصوله إلى غايته يكون بطرق خاضعة لأحكام الشرع والدين، وملتزمة بالنظام العام، والآداب العامة للدولة واحترام شرعيتها وعدم الخروج على مبادئها.

وقد اعتمد الحزب في تأسيسه بشكل كبير على أبناء الدعوة السلفية في مختلف محافظات الجمهورية، وتمكن من استيفاء شروط التأسيس لاسيما في ضوء تعديل الإطار القانوني لتأسيس الأحزاب السياسية عقب ثورة يناير، حيث وافقت لجنة شئون الأحزاب على مشروع تأسيس الحزب في ١٢ يونيو ٢٠١١[٣]. وشارك الحزب في أول انتخابات تشريعية بعد تأسيسه، وحصل على ١١١ مقعدًا.

وهكذا، فإن قوة الحزب تم اختبارها في الانتخابات البرلمانية، إلا أن الرأي العام فوجئ بانشقاقات منذ إعلان الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل ترشحه للانتخابات

الرئاسية. وبدأت الانشقاقات تبرز منذ أبريل ٢٠١٢، وذاع انتشارها في أغسطس من العام ذاته. وعقب الاستفتاء على دستور ٢٠١٢ حدث الانشقاق الكبير لفصيل رئيس الحزب في ديسمبر ٢٠١٢.

وفقًا لما هو متفق عليه بين قيادات الدعوة السلفية وحزب النور أثناء مرحلة التأسيس أن يتم إجراء الانتخابات الداخلية على جميع المستويات التنظيمية في الحزب. وفي هذا السياق، تردد قبيل إجراء الانتخابات الداخلية وجود خلافات بين قياداته، خاصة بين الدكتور عماد عبد الغفور رئيس الحزب وأنصاره من ناحية، ونائبه السيد مصطفى خليفه وأنصاره من قيادات الدعوة السلفية بالإسكندرية من ناحية أخرى.

واتساقًا مع هذا المشهد، أصبحت الانتخابات الداخلية بداية لفرض كل مجموعة سيطرتها على الحزب[٤]. وقد كشفت التطورات أن الانتخابات ليست منافسة داخلية بقدر ما كانت صراعًا بين تيارين، يسعى كل منهما إلى فرض سياسته ورؤيته، فهناك من يريد الاستقلال بالحزب عن الدعوة السلفية، وهناك من يرغب في استمرار الحزب كذراع سياسية للدعوة السلفية[٥].

ويدعم من ذلك شهادة الدكتور محمد يسرى سلامة الذي شغل منصب أول متحدث رسمي للحزب، ثم استقال منه ليشارك في تأسيس حزب الدستور، إذ تشير شهادته بأنه منذ تأسيس الحزب كانت هناك "حرب مؤجلة" من الطرفين بشأن مستقبل الحزب. ويقول وفقًا لشهادته، بأن مشايخ الدعوة السلفية كانت أعينهم على الحزب، بحيث إذا نجح يصبح في صالح الدعوة، بينما إذا فشل يتحمل "عبد الغفور" والمجموعة المحيطة به المسئولية، وفي المقابل، كان عبد الغفور يراهن على قوة الحزب، ويتصور أن نجاح الحزب سيمكنه من فرض رؤيته على الدعوة[٦].

٣. انقسام الحزب إلى فصيلين

مع تطور أحداث الصراع داخل حزب النور أصبح داخله سلطتين تصدر إحداهما قرارات تخالف ما تصدره الأخرى، وبدأ يتبلور التصعيد بينهما. فمن جانب، صدر قرار مفاجئ من رئيس الحزب عبد الغفور يوم ١١ سبتمبر ٢٠١٤ –أي قبل إجراء الانتخابات بنحو أربعة أيام– بوقف الانتخابات الداخلية وتأجيلها إلى ما بعد انتخابات مجلس الشعب آنذاك (والتي لم يكن قد تحدد موعدها، حيث تم حل مجلس الشعب في ٢٣ يونيو ٢٠١٢). كما رافق ذلك، قرار من رئيس الحزب بحل لجنة العضوية التي كان يترأسها المهندس أشرف ثابت عضو الهيئة العليا. كما هدد أنصار عبد الغفور بالاحتجاج على تدخلات الدعوة السلفية في شئون الحزب[٧].

ومن جانب ثان، صدر قرار من "الهيئة العليا" بإلغاء ما صدر من رئيس الحزب، وإقرارها بإجراء الانتخابات في موعدها، وجاءت الموافقة بأغلبية ١٤ عضوًا من أصل ١٧ في الهيئة العليا[٨]. وواصلت الهيئة العليا استمرار تأكيدها على إجراء الانتخابات في

موعدها، كما طالبت من اللجنة المشرفة على الانتخابات (أي لجنة العضوية) بمواصلة عملها وإجراء تحقيقات في الشكاوى الواردة إليها من الأعضاء الذين هددوا بالاستقالة نتيجة ما تردد بوجود أخطاء في إجراءات العملية الانتخابية[٩].

ولم يستسلم رئيس الحزب عبد الغفور وأنصاره أمام القرارات الصادرة من الهيئة العليا، حيث أكد "أن قراره الصادر بحل لجنة شئون العضوية واللجان الفرعية التابعة لها بالمحافظات يجعل أية قرارات أو إجراءات أو أفعال تصدر باسم هذه اللجان بعد تاريخ هذا القرار باطلة ولا يعتد بها ولا بأية آثار تنتج عنها"[١٠]. كما قدم إخطارًا للجنة شئون الأحزاب، يطلب فيه إلغاء الانتخابات الداخلية للحزب[١١].

وكان من شأن استمرار الانتخابات الداخلية، وإعلان نتائجها في بعض المحافظات، إصدار رئيس الحزب عبد الغفور قرارات أدت إلى إعادة تشكيل الهيئة العليا للحزب، وزيادتها لتضم ٣٠ عضوًا، بدلاً من ١٥ عضو، وإحالة لجنة شئون العضوية، التي يرأسها أشرف ثابت، إضافة إلى يونس مخيون، عضوا الهيئة العليا، للتحقيق من قبل مجلس الشيوخ. كما تضمنت القرارات تعيين يسرى حماد نائبًا لرئيس الحزب، بدلاً من السيد مصطفى خليفة، بالإضافة إلى تعيين محمد نور أمينًا عاما للجنة العلاقات الخارجية، ومحمود السيد محمود سكرتيرًا للهيئة العليا. كما فوّضت كلاً من يسرى حماد، ومحمد نور للتحدث باسم الحزب بدلاً من نادر بكار[١٢]، وذلك بهدف إنهاء سيطرة الأعضاء من قيادات الدعوة السلفية على الهيئة العليا.

وترتب على ذلك إعلان الهيئة العليا – بتشكيلها القديم– سحب الثقة من عبد الغفور رئيس الحزب، وإنهاء ولايته عليه، وتعيين السيد مصطفى خليفة رئيسًا بدلاً منه[١٣]. واستندت في هذا القرار على المادة ٨٥ والتي تنص على أنه "في حالة ترشيح الحزب لرئيسه أو لأي مسئول آخر لمنصب رئاسة الجمهورية، تتجمد سلطاته آليًا طوال الفترة الانتخابية، وتفوض هذه السلطات للنائب أو من يلي المسئول في الهيكل التنظيمي. وإذا أصبح مرشح الحزب رئيسًا للجمهورية، صار مستقيلاً من منصبه"[١٤]. واعتبرت أن وجود رئيس الحزب في منصب مساعد رئيس الجمهورية يوجب تجميد سلطته ووجوب وجود رئيس جديد خلفًا له. كما استندت الهيئة العليا أيضًا إلى المادة ١٣٦ والتي تنص على أن "وكيل المؤسسين هو رئيس الحزب حتى الانتهاء من أول انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ويقوم خلال الفترة الانتقالية بتعيين عشرة أعضاء من الأعضاء المؤسسين ينضمون إليه ويكونون بمثابة هيئة عليا مصغرة للحزب تقوم باستكمال تعيين باقي هيئات الحزب اللازمة في الفترة الانتقالية –ما عدا مجلسي الحوكمة والشيوخ– وتستمر عضويتهم حتى انعقاد أول مجلس للجمعية العمومية في الجمعة الأولى من شهر أبريل ٢٠١٢"[١٥]. وفي ذلك الوقت كانت انتخابات مجلسي الشعب والشورى قد أجريت، ونجحت قيادات الدعوة السلفية في إصدار قرارات استنادًا للائحة الداخلية بعزل عبد الغفور من منصبه كرئيسًا للحزب.

وفي ضوء هذه القرارات، تبلور داخل الحزب فصيلان، الأول، بقيادة عماد عبد الغفور وجبهة الإصلاح التي أسسها أنصاره وهو الفصيل الرافض لاستمرار الانتخابات الداخلية، أما الفصيل الثاني، بقيادة السيد مصطفى خليفة نائب رئيس الحزب بالإضافة إلى أعضاء الهيئة العليا التي تضم قيادات الدعوة السلفية بالإسكندرية وهو الفصيل المؤيد لاستمرار الانتخابات الداخلية.

وفي سياق الانقسام بشأن مشروعية الانتخابات الداخلية بين أنصار عبد الغفور الذين وصفوا الانتخابات بأنها غير شرعية وباطلة، وبين أنصار "الهيئة العليا والدعوة السلفية" المؤيدون والداعمون للانتخابات الداخلية، سعى مجلس أمناء الدعوة السلفية الذي يتكون من ٦ مشايخ إلى احتواء الأزمة وإنهاء الانقسام داخل الحزب، إلا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق ذلك.

واتخذ كل فصيل مقرًا له كمقر رسمي للحزب، حيث أعلن جناح عبد الغفور أن مقر الحزب الكائن بمنطقة المعادي هو المقر الرسمي للحزب في القاهرة، بينما أعلن جناح السيد مصطفى خليفة إلغاء المقر الرئيسي للحزب في المعادي، واعتبر مقر الحزب في مدينة نصر هو المقر الرئيسي الجديد، وأكد أن الحزب يُخلي مسئوليته عن أي تعامل مع المقر الكائن في المعادي[١٦].

٣. حدوث الانشقاقات داخل الحزب

مثّلت الانشقاقات داخل حزب النور مصدرًا من مصادر التهديد للحزب، وأخذت هذه الانشقاقات عدة مستويات، منها انشقاقات محلية (على مستوى المحافظات)، وانشقاقات مركزية صاحبها انشقاقات على المستوى المحلي، إضافة إلى انشقاق أمانات حزبية بأكملها.

فعلى المستوى المحلي، برزت الانشقاقات بشكلٍ مبكر في عدد من المحافظات لأسباب مختلفة منها الاعتراض على عدم تأييد الحزبً لحازم صلاح أبو إسماعيل في الانتخابات، والاعتراض على إجراءات الانتخابات الداخلية، والاعتراض على عدم استقلالية الدعوة السلفية عن الحزب. ففي محافظة الجيزة، تقدم عدد من الأعضاء باستقالتهم من الحزب لأسباب تتصل بعدم تأييد الحزب لأبو إسماعيل في الترشح للانتخابات الرئاسية[١٧]، كما لحق بهم عدد أخر من الأعضاء، وكان من بينهم الدكتور هشام أبو النصر أمين عام الحزب بالمحافظة، بالإضافة إلى حسن الزيات رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب، ومحمود رضوان مساعد الأمين العام للحزب بالمحافظة، وأعلنوا أن استقالاتهم تعود إلى عدم استقلالية الحزب عن الدعوة السلفية التي تتحكم في كل قراراته[١٨].

وفي محافظة الغربية، انشق عدد من أعضاء الحزب، وذلك احتجاجًا على سير الانتخابات الداخلية، وكان من بين المنشقين هاني صقر، عضو مجلس الشعب[١٩]، ومعتز

عبد الخالق عضو مجلس الشورى وتوالى انشقاق الكتلة البرلمانية للحزب بالمحافظة وأعضاء هيئة المكتب[٢٠]، وفي محافظة أسيوط انشق العشرات من أعضاء الحزب، وأعلنوا الانضمام لحزب الأمة المصرية الذي شرع حازم صلاح أبو اسماعيل تأسيسه. وفي محافظة قنا، انشق عدد من الأعضاء وأعلنوا انضمامهم إلى حركة "حازمون" تمهيدًا لإطلاق حزب الشيخ حازم صلاح أبو اسماعيل. كما قدم عدد من أعضاء الحزب في محافظة الشرقية استقالاتهم من الحزب، وأعلنوا انضمامهم للتحالف الإسلامي الذي كان يؤسسه أبو إسماعيل[٢١].

وفي أعقاب انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٥، برزت بعض الاستقالات على المستوى المحلي، حيث تقدم عدد من المرشحين الخاسرين باستقالاتهم من الحزب، فعلى سبيل المثال، أعلن أحد الأعضاء الجدد الذين انضموا للحزب بعد ٣٠ يونيو وهو محمود معتوق انشقاقه عن الحزب بعد خسارته في الانتخابات في دائرة نجع حمادي، بدعوى أن الحزب لم يدعمه بكامل قوته في العملية الانتخابية[٢٢].

وعلى المستوى المركزي، فقد برز هذا المستوى عقب انشقاق رئيس الحزب عبد الغفور وفصيله، ووفقًا لما تشير إليه التقارير الصحفية حول الانشقاقات المصاحبة لرئيس الحزب، فإن عدد المنشقين بلغ نحو ١٥٠ عضوًا من قيادات حزب النور في ٢٣ محافظة على مستوى الجمهورية[٢٣]. وكان هذا الانشقاق هو النموذج الأبرز لاستقالة قيادة مركزية ويصحبها استقالات على المستوى المحلي.

كما أعلن قيادات الدعوة السلفية وحزب النور بمحافظة الفيوم انشقاقهم عن الحزب وانضمامهم لحزب الوطن، وكان من بين المنشقين الدكتور أشرف محمد علوان الذي شغل منصب عضو أمانة حزب النور بالفيوم، إضافة إلى انشقاق الشيخ عمر عبد السلام أمير الدعوة السلفية بالمحافظة، فضلاً عن استقالة مساعديه الدكتور عبد الله خليفة والدكتور إبراهيم الجارحي[٢٤].

إضافة لما سبق، شهد الحزب انشقاقات لأمانات حزبية بأكملها، كان النموذج الواضح لهذا المستوى من الانشقاق هو إعلان أمانة حدائق القبة التابعة لمحافظة القاهرة استقالتها من حزب النور بالكامل وإعلانها الانضمام لحزب الوطن[٢٥]. إضافة إلى ذلك أشارت التقارير الصحفية في أبريل ٢٠١٤ إلى أن عددًا من أعضاء حزب النور انشقوا عنه، وذلك بسبب الفتاوى التي أصدرها الشيخ ياسر برهامي[٢٦]، وهو ما أثار انتقادات حادة من بعض أعضاء الحزب على نحو دفعهم للانشقاق عنه.

ثانياً: تهديدات حزب النور من البيئة الخارجية

يناقش هذا المحور أبرز التهديدات التي واجهها حزب النور من البيئة الخارجية سواء من تيار الإسلام السياسي وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين أو من القوى المدنية، وبرز ذلك بشكل واضح سواء في مرحلة ما قبل ثورة ٣٠ يونيو أو في المرحلة التالية لها، ويمكن مناقشة ذلك على النحو التالي:

١. الصراع بين جماعة الإخوان وحزب النور

أثار ظهور حزب النور بشكل قوي لاسيما بعد انتخابات مجلسي الشعب والشورى في عام ٢٠١١ بواعث القلق داخل جماعة الإخوان التي رأت في تواجده ومن خلفه الدعوة السلفية تهديدًا لانفرادها بتمثيل التيار الإسلامي في التفاعلات السياسية، فعملت قيادات الإخوان جاهدة على تفتيت حزب النور، ومحاولة استمالة بعض رموزه لإحداث وقيعة وخلافات داخله، بهدف تفتيت الحزب، لتبقى جماعة الإخوان هي الكيان الوحيد المعبر عن التيار الإسلامي على الساحة السياسية.

وفي هذا السياق، يمكن توضيح عدة مظاهر لمحاولات تدخل جماعة الإخوان للتضييق على حزب النور وتحجيم أنشطته وإحداث توترات بين قياداته وتوجيه اتهامات لهم بالفساد بهدف تقسيم الحزب من الداخل والعمل على إضعافه.

فمن ناحية، سعى نظام حكم الإخوان إلى التضييق على حزب النور حيث رأت فيه بديلاً مستعدًا لأي استحقاقات انتخابية، وكان من مظاهر ذلك استبعاد أعضاء النور من المناقشات داخل مجلسي الشعب والشورى وعدم افساح مجال الحديث لهم أو إشراكهم في اللجان النوعية بالمجلسين، ويعبر عن ذلك صلاح عبد المقصود القيادي بحزب النور وعضو مجلس الشورى آنذاك إذ يقول "رئاسة مجلسي الشعب المنحل والشورى الحالية تتعمد تجاهل نواب حزب النور، واستبعادهم من اللجان الرئيسية ونُعطى الفرصة للحديث أمام البرلمان بصعوبة شديدة"[٢٧].

ومن ناحية ثانية، عملت جماعة الإخوان على تحجيم حزب النور من المشاركة في تشكيل الحكومة، وكان من مظاهر ذلك رفض مكتب الإرشاد عدد ١٢ شخصية مرشحة من "النور" لتولى حقائب وزارية في حكومة هشام قنديل، ولم يقبل سوى شخصية واحدة لتولي وزارة البيئة وهو الدكتور خالد علم الدين، أستاذ بقسم علوم البحار في جامعة الإسكندرية، إلا أنه أبلغ هشام قنديل بانسحابه من المشاركة في الوزارة، استجابة لقرار الحزب بالامتناع عن المشاركة. واعتبر المهندس أشرف ثابت وكيل مجلس الشعب آنذاك أن قبول مشاركة النور من خلال وزير واحد هو بمثابة تمثيل رمزي وأن الحزب لن يضع نفسه في مسئولية من خلال مشاركة رمزية وليست حقيقة[٢٨]. وتوالت التصريحات من حزب النور في هذا الاتجاه، والتي يشير جوهرها إلى إقصاء الإخوان للحزب ومحاولة تحجيمه على الرغم من إعلانه بترشيح عدد من الكفاءات. وانتهى موقف الحزب بالانسحاب من المشاركة في الحكومة في بدايات حكم الإخوان.

ومن ناحية ثالثة، تبنت جماعة الإخوان المسلمين سياسة التفرقة وإحداث الوقيعة داخل حزب النور من خلال تنسيق لقاءات بين رئيس الحزب عماد عبد الغفور وحازم صلاح أبو إسماعيل لتشكيل تحالف انتخابي بدعم ونصيحة من خيرت الشاطر لعماد عبد الغفور[٢٩]. وقد وجدت نصيحة الشاطر صداها لدى عبد الغفور وأبو إسماعيل في ضوء

إقرار حزب النور بعدم انتخاب أبو إسماعيل –قبل استبعاده– في الانتخابات الرئاسية، إضافة إلى تخلى حزب النور عن دعم محمد مرسي في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ودعمه للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذي تردد في ذلك الوقت أنه أعلن انشقاقه عن جماعة الإخوان. وواصلت الجماعة سياسات التفرقة داخل النور لاسيما في ضوء تشككها في دعم قيادات الدعوة السلفية لها في جولة الإعادة، خاصة بعد الإعلان عن لقاء جمع بين الشيخ ياسر برهامي والفريق أحمد شفيق، وبادر الإخوان باتهام قيادات حزب النور بالعمالة للفريق أحمد شفيق، واعتبرت الدعوة السلفية أن جماعة الإخوان صاحبة اليد العليا في إحداث الخلافات داخل حزب، وأنها المستفيد الأكبر من الانقسامات التي حدثت بداخله[٣٠].

ومن ناحية رابعة، قامت جماعة الإخوان بتشويه صورة حزب النور وقياداته، ووجهت اتهامًا للدكتور خالد علم الدين، مستشار الرئيس لشئون البيئة، بالفساد واستغلال منصبه، وأصدرت مؤسسة الرئاسة بيانًا بعزله من منصبه[٣١]. وفي وسط هذه الأحداث، عقد حزب النور مؤتمرًا صحفيًا، طالب فيه بتقديم اعتذار رسمي من رئيس الجمهورية، ورافق ذلك إعلان الدكتور بسام الزرقا الذي كان يشغل منصب مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية وأحد قيادات حزب النور باستقالته من منصبه[٣٢]. كما أصدر حزب النور بيانًا يوضح فيه براءة الذمة المالية للدكتور خالد علم الدين[٣٣].

ومن ناحية خامسة، اصطفت جماعة الإخوان والتيارات الإسلامية المؤيدة لها في جانب، وحزب النور في جانب بمفرده، وبرز ذلك بشكل واضح مع حضور الدكتور يونس مخيون اجتماعات جبهة "الإنقاذ" في الشهور الأخيرة من عمر نظام حكم الإخوان، وانخرطت الهيئة الشرعية للإصلاح والحقوق التي تم تأسيسها عام ٢٠١١، والمشكلة بغلبة من قيادات الإخوان وبعض قيادات الدعوة السلفية في الصراع بين الجماعة وحزب النور بصورة غير محايدة لصالح الأولى، وتوجيهها انتقادات عنيفة لحزب النور، واعتبرت الهيئة أن حوار حزب النور مع "جبهة الإنقاذ" وتأييدها لمطالبها بإقالة الحكومة والنائب العام، هو تخل وتنصل عن المنهج الإسلامي، واعتبر قيادات حزب النور أن هذا السلوك هو تدخل واضح من الهيئة في الشئون الداخلية للحزب، وقد أدت هذه الممارسات إلى استقالة قيادات حزب النور من تلك الهيئة[٣٤].

ووصل الأمر إلى إرهاب جماعة الإخوان لقيادات حزب النور وتهديدهم بالقتل، فيقول الدكتور يونس مخيون رئيس حزب النور السابق، أن جماعة الإخوان كانوا وراء قتل الدكتور مصطفى عبد الرحمن أمين حزب النور في سيناء، وحاولوا اغتيال ياسر برهامي، وهددوا شخصه بالقتل في عيادته، ويشير في حوار له قائلاً "لقيت ورقة الصبح –في عيادته– بتقول إحنا متابعينك وهنخلص عليك"[٣٥].

وهكذا، تزايدت الضغوط على حزب النور من جانب التيارات الإسلامية بصفة عامة، وجماعة الإخوان المسلمين بصفة خاصة، إلى الحد الذي وصفت فيه حزب النور

بالخيانة. وعلى الرغم من التحديات التي واجهها حزب النور إلا أنه استطاع الحفاظ على تنظيمه والاستمرار في العمل السياسي بينما تراجعت الأحزاب الأخرى من تيار الإسلام السياسي وانتقلت من حالة الانتشار والتمدد كما كان الحال بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى حالة الانزواء والاختفاء بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

٣. مواجهة أحزاب التيار المدني لحزب النور

لم تقتصر الضغوط على حزب النور من قبل أحزاب تيار الإسلام السياسي وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وإنما اتسعت دائرة الضغوط والتهديدات من جميع الاتجاهات بما فيها أحزاب التيار المدني، فتشككت القوى والأحزاب المدنية في نوايا الحزب وبرز ذلك بشكل واضح بعد ثورة ٣٠ يونيو، وكان التصريح الواضح في هذا الصدد هو مطالبة الدكتور أسامة الغزالي حرب – كان في ذلك الوقت ممثلاً عن حزب المصريين الأحرار– خلال اجتماع رئيس الجمهورية مع رؤساء الأحزاب بحل حزب النور باعتباره حزبًا دينيًا، وكان ذلك في وجود الدكتور يونس مخيون رئيس الحزب[٣٦].

واستمرت حالة تبادل الاتهامات بين حزبي المصريين الأحرار والنور، ففي مؤتمر جماهيري لحزب النور في محافظة الإسكندرية وجه مخيون رئيس حزب النور ونادر بكار مساعده لشئون الإعلام، اتهامًا لمؤسس حزب المصريين الأحرار، نجيب ساويرس، باستخدامه للمال السياسي في العملية الانتخابية، وفي المقابل وجه حزب المصريين الأحرار اتهامات لحزب النور بالمتاجرة بالدين[٣٧].

كما وجدت الأحزاب المدنية فرصة لتوجيه الاتهامات لحزب النور، خاصة مع الجدل الذي ثار بشأن اللقاء بين ممثلين من حزب النور وخمسة مسؤولين من جهاز "سى آى إيه" داخل مقر السفارة الأمريكية بالقاهرة[٣٨]. كما أدت دعوة حزب المحافظين لجميع الأحزاب بما فيها حزب النور للدخول في مشاورات حول تشكيل قائمة انتخابية موحدة لمزيد من الخلافات بين الأحزاب المدنية، لاعترضها على مشاركة حزب النور[٣٩].

ومع قرب الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥ ذاع نشاط حملة "لا للأحزاب الدينية"، واكتسبت الحملة ثقة مع صدور حكم القضاء الإداري بإلزام لجنة شئون الأحزاب باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الأحزاب الدينية. وحظيت الحملة بتأييد عدد من القوى المجتمعية من أبرزها الطرق الصوفية التي تعهدت مشايخها بالترويج لها وتوزيع استماراتها بمقراتهم بالمحافظات، كما حظيت بترحيب عدد من القوى السياسية من أبرزهم حزب الوفد والمصريين الأحرار والتجمع والتحالف الشعبي الاشتراكي. كما رُفعت عدة دعاوى قضائية لحل حزب النور[٤٠].

ثالثًا: محددات استمرار حزب النور والاستجابة لتهديدات البيئة الداخلية والخارجية

يتضح من العرض السابق أن حزب النور واجه العديد من الضغوط سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية للحزب، والتي مثَّلت تهديدًا كبيرًا لوجوده إلا أنه استطاع التكيف مع هذه الضغوط والاستجابة لها. وفي هذا السياق، يناقش هذا المحور محددات استمرار حزب النور والتي تتمثل في: المشاركة في خارطة الطريق والاستحقاقات الدستورية، والحفاظ على تحقيق التماسك الداخلي والاستمرار في بناء التنظيم الحزبي، وبناء التحالفات الانتخابية، والتقليل من استخدام الشعارات الدينية، والواقعية السياسية في التواصل مع الأحزاب والتيارات المدنية، والابتعاد عن عباءة الأحزاب الإسلامية، والتوجه نحو استقلالية الحزب عن الدعوة السلفية.

١. المشاركة في خارطة الطريق والاستحقاقات الدستورية

في نهايات عام ٢٠١٢، بدأ حزب النور في تبني سياسات مناوئة لجماعة الإخوان المسلمين، ومع بدايات عام ٢٠١٣، أعلن حزب النور رفضه لأخونة الدولة، وأعد وثيقة في هذا الصدد سلمها لمؤسسة الرئاسة، ومع تطور الأحداث وتدشين حملة "تمرد" التي دعت لسحب الثقة من الرئيس مرسي وجماعة الإخوان، أصدر الحزب بيانًا طالب فيه نظام الإخوان بالاستجابة للمطالب الشعبية المتمثلة في: تشكيل وزارة جديدة انتقالية محايدة يشارك فيها جميع القوى السياسية، واشتراك جميع القوى السياسية في وضع موعد قريب للانتخابات البرلمانية، ونزع فتيل الأزمة مع سلطات الدولة وخاصة السلطة القضائية، وإعادة النظر في كل التعيينات التي تمت في عهد الرئيس مرسي بحيث يكون الاختيار على أساس الكفاءة والخبرة ولا يكون على أساس الولاء والثقة[٤١]، وحذر الحزب في هذا البيان من حدوث صدام وشيك بين أبناء الوطن نتيجة حالة الاستقطاب التي شهدها المجتمع، وأكد على عدم المشاركة في التظاهرات التي دعت لها القوى الإسلامية يوم ٢١ يونيو من العام ٢٠١٣.

ومنذ منتصف شهر يونيو من العام ٢٠١٣، بدأ حزب النور في الوقوف بجانب حركة الجماهير والقوى السياسية المطالبة بسحب الثقة من الرئيس مرسي، ورفض توصيف الصراع بأنه صراع بين معسكرين إسلامي وغير إسلامي، كما رفض المزايدة على الشعب المصري وعلى المعارضين لسياسات نظام الإخوان.

لقد كان التطور السريع في سلوك قيادات الدعوة السلفية وحزب النور وموقفهما من حركة الجماهير الغفيرة المطالبة بسحب الثقة من نظام حكم الإخوان يشئ برغبتهما في تدخل القوات المسلحة باعتبارها الملاذ الأخير لإنقاذ الوطن ولحسم الصراع السياسي.

وعندما حددت القوات المسلحة، في بيان القيادة العامة، يوم ١ يوليو، مهلة الـ ٤٨ ساعة لتلبية مطالب الشعب في المظاهرات، وأنه في حالة عدم الاستجابة ستتدخل

وتعلن عن "خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها"[٤٢]، لم يتردد حزب النور في تأييد هذا البيان، وبالفعل شارك ممثله الدكتور جلال مرة الأمين العام – آنذاك – مع القوى المدنية والوطنية في خارطة الطريق، وألقى كلمة أشار فيها إلى أن الحزب اتخذ قراره بالمشاركة في خارطة المستقبل من أجل إنقاذ مصر ولمنع حدوث حرب أهلية، ولرفض الطرف الأخر – في إشارة إلى جماعة الإخوان– المصالحة مع القوى الوطنية وتنفيذ مطالب الشعب.

وواصل الحزب سياساته الداعمة لمؤسسات الدولة، والابتعاد عن القوى الإسلامية، واستطاع أن يقدم نفسه كظهير مهم من تيار الإسلام السياسي المؤيد لخارطة المستقبل، وشارك في جميع مراحل خارطة المستقبل، وكان مشاركًا في لجنة الخمسين المنوطة بتعديل الدستور، وحشد أعضائه للمشاركة في الاستفتاء على التعديلات[٤٣]، كما حرص على المشاركة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤، ودعم الرئيس عبد الفتاح السيسي في هذه الانتخابات، واستمر في دعم خارطة الطريق من خلال المشاركة في انتخابات مجلس النواب على الرغم من تحفظه على بعض مواد قانون "انتخابات مجلس النواب"، خاصة المتعلقة بشكل النظام الانتخابي.

٣. تحقيق التماسك الداخلي واستكمال البناء التنظيمي للحزب

استطاع حزب النور الاستجابة لضغوط الصراعات الداخلية Intra-party Conflict التي نتج عنها وجود فصيلين وصار التعاون بينهما مستحيلاً والتي انتهت بانشقاق رئيس الحزب المؤسس الدكتور عماد عبد الغفور وأنصاره، ولم ينتظر الحزب لمرحلة اتساع دائرة الاستقطاب وبروز فصائل وأجنحة أخرى، وعمل الحزب على تحويل دائرة الصراع إلى منافسة حزبية تتم في إطار القواعد واللوائح الداخلية للحزب من خلال إجراء الانتخابات الداخلية.

فعقب انشقاق عبد الغفور وأنصاره، أجرى الحزب انتخابات داخلية على مستوى الجمهورية باستثناء ٩ محافظات؛ وهي: محافظة القاهرة، الجيزة، القليوبية، الدقهلية، الغربية، الشرقية، مطروح، بورسعيد، وشمال سيناء[٤٤]. وفي ٩ يناير ٢٠١٣ أجريت الانتخابات على منصب رئيس الحزب، ولم يتقدم أحد للترشح على المنصب سوى الدكتور يونس مخيون وفاز بالتزكية، وتولى منصب رئاسة الحزب خلفًا لعبد الغفور[٤٥].

وتمكن الحزب من بناء هياكله من خلال إجراء الانتخابات الداخلية واستكمال بنائه التنظيمي حتى أصبحت له هياكل تُمكنه من القيام بالعمليات الضرورية والتفاعل مع المتغيرات الجوهرية ليظل الحزب مستمرًا وفاعلاً وقادرًا على إصدار قرارات ملزمة لأعضائه بهدف الحفاظ على الحزب من الانهيار.

بيد أن تجربة الانتخابات الداخلية لحزب النور أدت إلى تحقيق درجات من التشاركية والتنافسية والتمثيل لأعضاء الحزب، والحفاظ على وحدته وتماسكه وتراجع الصراعات

الداخلية. فالديمقراطية الداخلية تعد أمرًا حيويًّا وصحيًّا لمواجهة الصراعات والانشقاقات الحزبية[٤٦]. فثمة اتفاق في الفكر الديمقراطي حول أهمية الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية، حيث يجادل المدافعون، بأهميتها في دعم وتقوية الحياة الحزبية، ويرون أن الأحزاب التي تتبع إجراءات ديمقراطية داخلية تتمكن من اختيار قادة أكثر مهارة وجاذبية، وتتبع سياسات أكثر استجابة للمواقف والأحداث، وتتمكن من تحقيق نجاحات على الصعيد الانتخابي، كما تمكن المؤسسات الحزبية من أن تقوم بوظائف تربوية مفيدة، وتعزز ثقافة الديمقراطية بشكل عام، علاوة على ذلك، أن الأثر الأكبر للديمقراطية الداخلية يتمثل في منح تفويض وشرعية لقادة الحزب المنتخبين وتمكنهم من العمل والقيام بواجبات الحزب، كما أنها تزيد من حالة التماسك الداخلي وتقلل من حالة الاستقطاب[٤٧].

وهكذا، استمر الحزب في انتظام دورية عقد الجمعية العمومية، فانعقدت الجمعية العمومية الأولى في أكتوبر ٢٠١٢، والثانية في يناير ٢٠١٣ والتي انُتخب فيها رئيس الحزب الدكتور يونس مخيون بالتزكية، وانعقدت الجمعية العمومية الثالثة في مايو ٢٠١٥، وجددت الثقة في الدكتور يونس مخيون[٤٨]، وواصل الحزب عقد الجمعية العمومية في سرية عن وسائل الإعلام[٤٩]، كما استمر في إجراء الانتخابات الداخلية وكان أخرها في مارس من عام ٢٠٢٢ والتي انُتخب فيها الدكتور محمد منصور رئيسًا للحزب[٥٠].

٣. بناء التحالفات الانتخابية

كانت انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١١، الاختبار الأول لحزب النور في المنافسة السياسية والتي جاءت في سياق شهد هيمنة تيارات الإسلام السياسي على الساحة السياسية، وخاض حزب النور الانتخابات من خلال تحالف انتخابي ضم حزب الأصالة المُعبر عن تيار السلفية بالقاهرة وحزب البناء والتنمية المُعبر عن الجماعة الإسلامية، وحصل التحالف في هذه الانتخابات على ١٢٧ مقعدًا منها ٩٦ مقعدًا في دوائر الانتخاب بطريقة القائمة و٣١ مقعدًا بطريقة الانتخاب الفردي، وكان نصيب حزب النور في هذا التحالف ١١١ مقعدًا، وأصبح الحزب يحتل المركز الثاني في التمثيل النيابي بعد حزب الحرية والعدالة.

وتكشف طبيعة التحالف الانتخابي الأول في تاريخ حزب النور عن هيمنة التيار الفكري وجمود الأيديولوجيا التي خرج من رحمها – الدعوة السلفية – فلم يتحالف الحزب أو حتى يقبل بإجراء تنسيق انتخابي مع أحزاب التيار المدني أو أفراده، كما أنه لم يقبل بضم أي قبطي على قوائمه الانتخابية، ولم يكن في ذهن قيادات الحزب آنذاك اهتمامًا بالتواصل مع القيادات السياسية غير المنتمية للتيار الإسلامي، كما أن سلوكيات وتصرفات رموز الحزب داخل البرلمان كشفت عن ممارسات لم تعهدها البرلمانات المصرية ولم تعرفها ثقافة المصريين، مثل رفض الوقوف دقيقة حداد على وفاة البابا

شنودة[٥١]، ورفض عدد ٧ نواب من تحالف حزب النور الوقوف أثناء عزف السلام الجمهوري خلال اجتماع الجمعية التأسيسية لوضع دستور ٢٠١٢[٥٢]، فضلاً عن ممارسات أخرى مثل رفض تحية العلم.

وقد أدت مثل هذه الممارسات إلى تقوقع الحزب داخل نفس الأفكار الجامدة ووجود مسافة فاصلة بينه وبين الجماعة السياسية في المجتمع بشكل عام، وبالذات خلال فترة رئاسة الدكتور عماد عبد الغفور للحزب. ويرى الباحث أن هذا السلوك لم يظل هو المسيطر على تصرفات قيادات الحزب لفترة طويلة، فسرعان ما انخرط قيادات الحزب في التنسيق والتشاور مع التيارات المدنية مثل المشاركة في اجتماعات جبهة الإنقاذ، لاسيما في فترة رئاسة الدكتور يونس مخيون، وتطور الأمر لترشيح الأقباط على القوائم الانتخابية للحزب، وهو ما ظهر بشكل واضح في قائمة غرب الدلتا (تضم محافظة الإسكندرية والبحيرة ومطروح) في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥.

وبمتابعة سلوك حزب النور في إقامة التحالفات الانتخابية في انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ ومجلس النواب ٢٠١٥، يتضح وجود تغير قد طرأ على سلوكه في إقامة خيوط الاتصال مع المرشحين وتنوع في الخلفية السياسية والدينية لهم، ففي انتخابات ٢٠١١، اقتصر تشكيل قائمة حزب النور على مرشحين من تيار الإسلام السياسي سواء من حزب النور أو حزبي الأصالة والبناء والتنمية، بينما في انتخابات ٢٠١٥ ضمت عناصر قبطية من الرجال والسيدات سواء في القائمة التي خاضت الانتخابات في قطاع غرب الدلتا أو القائمة التي انسحبت من قطاع القاهرة وجنوب الدلتا.

ويمكن تفسير سلوك الحزب في تغير طبيعة تحالفاته الانتخابية بالالتزام الذي نصت عليه المادة (٥) من قانون انتخابات مجلس النواب والتي تشترط أن تتضمن كل قائمة مخصص لها عدد (١٥) مقعدًا الأعداد والصفات الآتية على الأقل: عدد (٣) مترشحين من المسيحيين، وعدد (٢) مترشحين من العمال والفلاحين، وعدد (٢) مترشحين من الشباب، ومترشح واحد من الأشخاص ذوي الإعاقة، ومترشح واحد من المصريين المقيمين في الخارج. وعلى أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم سبع نساء على الأقل[٥٣].

وفي هذا الصدد، اعتبر البعض من المعلقين السياسيين أن التغير في شكل التحالف الانتخابي لحزب النور فرضته الضوابط القانونية أكثر منه تغيرًا في سلوك وأفكار الحزب، ونُسب لرئيس الحزب الدكتور يونس مخيون في هذا الشأن بقوله "إن النور يتعامل مع الأقباط في قائمته التزامًا بالقانون وليس له أي بعد آخر"، إلا أن رئيس الحزب اعتبر هذه التعليقات بمثابة هجومًا على الحزب ورئيسه، وعبّر عن انزعاجه الشديد بسبب الانتقادات التي طالت الشخصيات القبطية المرشحة على قوائم حزبه، مؤكدًا إيمان الحزب بحقوقهم الدستورية، وأن الحزب فتح باب الترشح للجميع[٥٤].

وعلى أية حال، فقد أظهر حزب النور في انتخابات ٢٠١٥ مرونة عالية في التعامل مع الأقباط والمرأة، وبرز ذلك في تصريحات قيادات الحزب، فصرح نائب رئيس الحزب المهندس أشرف ثابت بأن "أبواب الحزب مفتوحة لجميع المصريين دون تمييز لأيديولوجيا معينة أو ديانة محددة"، وأضاف أن أبواب الحزب مفتوحة "أمام المرأة غير المحجبة والأقباط وذوي الانتماءات السياسية الأخرى للترشح على قوائم الحزب في الانتخابات"[٥٥].

وبصفة عامة، يمكن القول بأن طبيعة وشكل التحالف الانتخابي لحزب النور في انتخابات عام ٢٠١٥ تعكس برجماتية الحزب في التعامل مع ظاهرة الانتخابات وحرصه على المشاركة في المعادلة الانتخابية والرغبة في التمثيل السياسي داخل مجلس النواب، وقد حقق ذلك بنجاحه في التنسيق والتحالف المؤقت مع رابطة أقباط ٣٨، واقناع مجموعة من الشخصيات القبطية بتلك الرابطة بالترشح على قوائم الحزب[٥٦].

٤. التقليل من استخدام الشعارات الدينية

تعد الدعاية الانتخابية من الأركان الرئيسية في أية عملية انتخابية لما لها من تأثير على نتائج الاقتراع، ويدرك البائعون السياسيون أهميتها في زيادة أرباحهم في عملية التسويق السياسي لكياناتهم وأحزابهم أو حتى للمرشح نفسه أثناء العملية الانتخابية[٥٧]. وتعتبر الشعارات الانتخابية من أبرز الوسائل التي يتم استخدمها خلال المنافسة الانتخابية لأنها تلعب غالبًا على وتر احتياجات الناخبين وتربط الناخب بالحزب ومرشحه مما يدفع الناخب للتصويت لصالحه في الانتخابات.

وفي انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١١، استثمر حزب النور الدعاية الانتخابية، بهدف تعزيز علاقة مرشحيه بالناخبين وتحقيق مصلحته، وكثَّف من استخدامه للدعاية المتنوعة من ملصقات ولافتات ومؤتمرات ومسيرات التي حملت شعارات ذات طابع ديني، وكان من مظاهر ذلك الاستخدام المكثف للشعارات والرموز الدينية مثل "حزب النور معاً على طريق الجنة"، ووضع صور العديد من كبار مشايخ الدعوة السلفية أمثال الشيوخ محمد إسماعيل المقدم، وياسر برهامي، وسعيد عبد العظيم، ومحمد حسان، وغيرهم من رموز الدعوة السلفية على ملصقات مرشحي الحزب، كما روج بعض المرشحين خلال مؤتمراتهم الانتخابية للفتاوى التي أصدرها شيوخ الدعوة السلفية لحث الناخبين للتصويت لهم مثل "التصويت للحزب صدقة جارية تستمر لمئات السنين، وعدم التصويت لهم سيئة جارية يستمر ذنبها لمئات السنين"، فضلاً عن استخدام بعض المساجد في الدعاية الانتخابية للحزب[٥٨].

بينما في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٥، تراجع حزب النور عن شعار "هوية ودولة عصرية بأيادي مصرية" الذي استخدمه في انتخابات ٢٠١١، كتعبير عن حالة الصراع على الهوية التي سيطرت على المجال السياسي في تلك الفترة، واستخدم الحزب شعار جديد "وضوح وطموح". وصرح، نادر بكار، مساعد رئيس حزب النور لشئون

الإعلام، "إن شعار الحملة الانتخابية للحزب يعكس مواقف الحزب الواضحة والمتسقة مع بعضها البعض والتي تتحدد وفقًا لمقتضيات المصلحة العليا للبلاد، والتي يغلبها الحزب حتى لو تعارضت مع المصالح الحزبية الضيقة"[٥٩]. وهو في حقيقته شعار فضفاض لا يعكس التوجه الإسلامي للحزب بهدف مخاطبة القطاع العريض من الناخبين.

كما واصل حزب النور في انتخابات ٢٠٢٠، التقليل من الاستخدام السياسي للشعارات الدينية، وحرص على الابتعاد عن الاستخدام السياسي للمساجد في دعايته الانتخابية –باستثناء بعض الحالات الفردية– ووصل الأمر إلى استخدم الحزب للفيديوهات الدعائية بمشاركة شباب دون اللحية الطويلة التي يحرص أعضاء الحزب على إطلاقها، كما بثت بعض صفحات الفيس بوك المؤيدة للحزب بعض الأغاني الوطنية كنوع من الدعاية الانتخابية لجذب المزيد من المؤيدين وتوسيع القاعدة الشعبية للحزب.

ويمكن القول، بأن طبيعة الدعاية الانتخابية لحزب النور التي غلب عليها استخدام الشعارات الدينية في فترة ٢٠١١ كانت متسقة مع السياق العام والمناخ السياسي الذي شهدته تلك الفترة من سيطرة التيار الإسلامي على التفاعلات السياسية، وأن التغير الذي طرأ على الحزب في دعايته الانتخابية واستخدامه للأغاني أو الأناشيد، كما يسميها الحزب، يعكس التحول التدريجي في طريقة تفكير الحزب في المشاركة السياسية وهو بالطبع يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت.

٥. التواصل مع الأحزاب والتيارات المدنية

منذ تأسيس حزب النور وحتى مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو، –فترة تقترب من الثلاثة أعوام– كانت تصريحات ممثلي حزب النور والموضوعات التي كان يطرحها ممثليه سواء في وسائل الإعلام أو في مجلس النواب ومنها على سبيل المثال مواقفه من مسألة الدولة المدنية، والمرأة، والأقباط، وغيرها من القضايا التي كانت –ولاتزال تبرز على السطح من فترة لأخرى– تثير حفيظة مختلف التيارات السياسية وبالذات المدنية. وقد أدت المواقف التي تبناها الحزب إلى توجيه انتقادات له واعتباره من الأحزاب الدينية المتشددة، وفي المقابل أدى انحياز حزب النور لثورة ٣٠ يونيو إلى إشادة الأحزاب المدنية به وتأكيدهم على انحيازه للمصلحة الوطنية، وقد دفع هذا السلوك إلى شعور الحزب بحالة من التناقض في مواقف أحزاب التيار المدني تجاهه.

وعلى الرغم من مشاركة حزب النور مع الجماعة السياسية في مواجهة نظام حكم الإخوان، إلا أن القوى مدنية تشككت في مواقفه، ومع قرب الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥ دشنت بعض التيارات المدنية حملة "لا للأحزاب الدينية" تطالب فيها بجمع توقيعات لحظر الأحزاب الدينية، وبالذات حزب النور. وقد اتخذ الحزب موقفًا من هذه الحملة واتهمها بأنها تحض على جرائم الكراهية والتمييز والإقصاء وتعمل على تكدير السلم الاجتماعي وإشاعة الأخبار الكاذبة، ورفض الحزب عمل حملات مضادة لتوقعه

فشل تلك الحملة[٦٠].

والمتابع للمشهد السياسي وطبيعة التفاعلات بين القوى السياسية على وجه العموم، وبين أحزاب التيار المدني وحزب النور على وجه الخصوص، يجد أن رؤية الأحزاب المدنية لحزب النور والعكس لم تكن في اتجاه واحد على طول الخط، وإنما تراوحت ما بين الإشادة بمواقف الحزب تارة وتوجيه الانتقاد له تارة أخرى.

فبخلاف فترة ما قبل ثورة ٣٠ يونيو، فقد شهدت الفترة التالية لها انخراط كبير لحزب النور في التفاعل مع الأحزاب المدنية وحرص الحزب على التنسيق والتواصل معها. ففي مرحلة نظام حكم الإخوان التي شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي للبلاد، شارك حزب النور في اجتماعات جبهة الإنقاذ التي كانت تضم أحزاب التيار المدني، وخلالها طرح الحزب مبادرة لتشكيل حكومة إنقاذ وطني، ولاقت هذه المبادرة تأييد من قبل أحزاب التيار المدني. ولم تنقطع الصلة بين حزب النور وأحزاب التيار المدني، ففي تصريح له في برنامج الشاهد المذاع على قناة اكسترا نيوز، قال الدكتور يونس مخيون الرئيس السابق لحزب النور، أنه كانت هناك اتصالات بينه والدكتور سيد البدوي رئيس حزب الوفد السابق الذي رحب بمبادرة حزب النور[٦١]. كما صرحت قيادات أخرى من "النور"، في مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو، بأن هناك العديد من الأحزاب المدنية تتواصل مع قياداته ورموزه سرًا أملاً في التحالف مع الحزب[٦٢].

وتطور أسلوب التواصل بين حزب النور والتيار المدني، فانخرط أعضاء الحزب وبالذات الأعضاء الشباب في كيان "تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين" الذي تأسس في يونيو ٢٠١٨، ويضم شباب من ٢٧ حزبًا سياسيًا مشهرًا في لجنة شئون الأحزاب. كما استضاف الحزب عددًا من أعضاء التنسيقية، وذلك في إطار الحوار المجتمعي الذي أطلقته التنسيقية للاطلاع على رؤى الأحزاب في الاستحقاقات الانتخابية عام ٢٠٢٠، وحرصت قيادات الحزب على المشاركة في هذا الحوار، وذلك بحضور الدكتور يونس مخيون رئيس الحزب آنذاك، والدكتور محمد إبراهيم منصور الأمين العام، والنائب محمد صلاح خليفة المتحدث باسم الهيئة البرلمانية للحزب، والمهندس مصعب أمين، أمين شباب الحزب وعضو التنسيقية، وعدد من هيئة مكتب الأمانة العامة[٦٣].

ويمكن القول، بأن المناخ السياسي في مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو، شهد بشكل تدريجي تراجع لحالة الاستقطاب بين أحزاب التيار المدني وحزب النور، وأسهم ذلك في انخراط الحزب مع التيارات المدنية لمناقشة القضايا الوطنية، وبرز ذلك بشكل واضح في الدور الذي تقوم به تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين كمنصة حوار مع مختلف التيارات السياسية. وهكذا، نجح حزب النور في استثمار حالة الحوار والانخراط فيها، وهو ما يمثل استجابة من الحزب ويعكس مرونته وتوافقه مع غالبية القضايا التي تناقشها أحزاب التيار المدني، وقد أسهم هذا السلوك في تراجع حدة الانتقادات الموجهة له من قبل الأحزاب المدنية.

٦. الابتعاد عن عباءة الأحزاب الإسلامية

شهدت العلاقة بين حزب النور وجماعة الإخوان المسلمين توترات خاصة في الأيام الأخيرة من عمر نظام حكم الإخوان، ومع اتساع نشاط حملة "تمرد" التي تأسست في أبريل من عام ٢٠١٣ وجمعها لأكثر من ١٥ مليون توقيع لعزل الرئيس مرسي خلال شهر من تدشينها، اصطفت جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب تيار الإسلام السياسي الأخرى في جانب، وحزب النور في جانب أخر. ومنذ ثورة ٣٠ يونيو اتخذ حزب النور موقفًا مضادًا لجماعة الإخوان المسلمين وتحالف دعم الشرعية الذي أُعلن عن تأسيسه في ٢٧ يونيو ٢٠١٣، وضم أحزاب تيار الإسلام السياسي وربط بين الشرعية والشريعة في تحالفها مع الجماعة، بمعنى أنها جعلت شرعية الرئيس مرسي مرادفًا للشريعة الإسلامية وأن استمراره في الحكم من لوازم الشريعة الإسلامية.

واستمر حزب النور في اتخاذ موقف مناوئ لتحالف أحزاب الإسلام السياسي، واعتبر أن الجماعة مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وكان مؤدى هذا انهيار التحالف السياسي بين حزب النور وحزبي الأصالة والبناء والتنمية الذي خاض انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١١ على قائمة واحدة، واعتراف حزب النور بحقائق أفعال جماعة الإخوان في استخدام العنف والإرهاب وأدان عملية إطلاق النيران من قبل الجماعة الإرهابية على أعضاء حزبه في مدنية كرداسة أثناء خروجهم من المسجد بعد صلاة الفجر في ٤ أغسطس ٢٠١٥، وحمّل الحزب جماعة الإخوان مسؤولية ارتكاب الواقعة كما تقدم بالعديد من البلاغات ضدها[٦٤]. كما اتهم الحزب تنظيم الإخوان في التسبب في قتل المئات من الشباب الإسلاميين ورجال الشرطة والجيش. كما طالب من تنظيم الإخوان بالتوقف عن المتاجرة الرخيصة بالشباب، والتوبة عن هذه الأفعال[٦٥].

وتلقف حزب النور دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي لمواجهة الإرهاب والفكر المتطرف، فنظم حملات إعلامية ضخمة تهدف إلى إبراز نشاطه في التوعية بمخاطر الإرهاب الذي يدعمه تنظيم الإخوان، وأيضًا إبراز مسئولية الحزب السياسية في مواجهة العنف. فعقب اغتيال النائب العام هشام بركات، أطلق "النور" حملة إعلامية بعنوان "مصر أقوى من الإرهاب". كما نظم عدد من الفاعليات بشأن التوعية بمخاطر الإرهاب في محافظات (الفيوم وأسيوط والإسكندرية والجيزة والغربية)، وعبر صراحة الدكتور يونس مخيون في بيان رسمي للحزب بأن "جماعات العنف والإرهاب، لا يحلو لها أن يعيش الشعب المصري في أمن وأمان، فتحاول دائمًا تعكير صفو حياتهم، وتحميل مزيد من الأعباء عليهم...."[٦٦]. وفي هذا الصدد، واصل الحزب إصدار العديد من البيانات التي تدين أعمال العنف والإرهاب.

وبصفة عامة، لم يعبأ حزب النور باصطفاف أحزاب تيار الإسلام السياسي في مواجهته، ورسم لنفسه طريقًا أخر، فحرص على عدم الدخول في مواجهة مع القطاع

العريض من المصريين الذين واجهوا نظام حكم الإخوان وصمدوا أمام جماعات الإرهاب، كما حرص على انحيازه ومساندته لمؤسسات الدولة المختلفة في مواجهة أعمال العنف والإرهاب، واستمر في ممارسة نشاطه في الحياة السياسية وفق القواعد الدستورية والقانونية.

٧. التوجه نحو الاستقلالية عن الدعوة السلفية

كما هو معروف انبثق حزب النور من الدعوة السلفية بالإسكندرية، وشهدت مرحلة التأسيس مشاورات بين الدكتور عماد عبد الغفور مؤسس الحزب ومشايخ الدعوة، وبعد مناقشات مطولة تأسس الحزب بدعم من الدعوة السلفية، إذ يقول الدكتور ياسر برهامي في دروسه المذاعة على موقع "أنا السلفي" تحت عنوان "مناهج التغيير وقضية العمل السياسي"[٦٧] أن حزب النور تأسس على مرجعية الشريعة الإسلامية، وأن برنامج الحزب ينص على المرجعية التامة للشريعة[٦٨]، واعتبر أن العمل السياسي من وسائل الدعوة إلى الله حسب تعبيره. وقد استمد حزب النور قوته وصلابته من الدعوة السلفية لاسيما في المراحل الأولى من نشأة الحزب واستمرت الدعوة في مساندتها له، ودعم من ذلك ما تمتلكه الدعوة من العديد من المقومات لاسيما المعنوية والتي تصب في صالح الحزب وتعمل على ضمان استمراره.

وكشفت الممارسة السياسية لحزب النور خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٣) عن الارتباط الوثيق بين الحزب والحركة الأم "الدعوة السلفية"، كما كشفت عن محورية دور الدعوة في عملية التفاوض السياسي وتوجيه دفة الأمور، وكان الحزب هو العنصر أو الحلقة الأضعف وكان يخضع للدعوة على المستويين الفكري والتنظيمي، وسيطرت قيادات الدعوة صاحبة السلطة المعنوية على مقدرات الحزب بشكل كبير، وكانت العلاقة بينهما أشبه بالابن الصغير الخاضع لوالدته في المشورة وفي تفاعلاته واختياراته اليومية.

ولا غرابة في خضوع حزب النور للدعوة السلفية خاصة في سنوات النشأة الأولى، لاسيما وأن الدعوة السلفية لم تكن تفكر في تأسيس حزب سياسي أو ترغب في المشاركة في العملية السياسية وإنما اقتضت الضرورة وجود حزب، فبطبائع الأمور لن يمنع ذلك من أن تكون السلطة النهائية للدعوة السلفية، ويشير الدكتور ياسر برهامي في دروسه إلى أن التغير الذي طرأ على الدعوة في مجال المشاركة السياسية جاء نتيجة ضغوط الشباب على شيوخ الدعوة، واعتبر برهامي أن المشاركة بهدف دفع أكبر قدر من المفاسد وليس على حساب الدعوة ولكن إضافة لها[٦٩].

وتشير البحوث إلى أن الممارسة السياسية عادة ما تختبر مصداقية التحولات الفكرية والأيديولوجية لبعض الجماعات والأحزاب الأيديولوجية، فقد يتمسك بعضها بالأفكار الجامدة وقد يُظهر البعض الأخر قدرًا من المرونة في أطروحاته بشكل مؤقت

ومرحلي ثم يعود إلى التشدد في فرض نموذجه الخاص به ويصبح أسيرًا لمقولاته الجامدة[٧٠].

وكان حزب النور في مراحله الأولى أسيرًا للدعوة السلفية وأثارت تصريحات بعض أعضائه التي غلب عليها طابع التشدد جدلاً واسعًا في الأوساط السياسية. بينما في مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو، حدثت حالة من الفرز لأعضاء الحزب وتراجعت التصريحات المتشددة بشكل مؤقت، حيث أدرك قادة الحزب خطورة المرحلة وأنه ليس من الحكمة والصالح الدخول في مواجهات فكرية مع المجتمع والقوى السياسية، وأصبح إعلاميًا صوت الحزب أعلى من صوت الدعوة، وأعطى قيادات الحزب أولوية للاستقرار وبرز ذلك في البيانات الرسمية للحزب من حيث رفضها للعنف والإرهاب والاعتداء على الكنائس.

وبصفة عامة، كشفت الممارسة السياسية عن حالة التراجع المؤقت لفرص الوصاية من الدعوة السلفية على حزب النور، وإن كانت بعض الأصوات المنشقة قد علقت على طبيعة العلاقة بين الدعوة والحزب باستمرار هيمنة الأولى على الثانية وتدخلها في اختيار أعضاء الحزب[٧١] مع عدم نفي قادة الحزب لتوصيف هذه العلاقة مما جعلها تتسم بالالتباس وعدم الوضوح، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود حالة من التنسيق والتشاور بين الحزب والدعوة وهو أمر بديهي، ولكن يحرص الحزب على عدم الإفصاح عن هذه العلاقة جهرًا في وسائل الإعلام، كما حرص الموقع الرسمي للحزب ألا تتضمن البيانات الرسمية أو الأخبار المنشورة عليه أية مضامين عن الدعوة السلفية.

خاتمة:

يمكن القول بأن حزب النور استطاع بطريقة برجماتية أن يحافظ على بقائه على الرغم من تراجع واختفاء أحزاب الإسلام السياسي خلال العشرة أعوام الماضية (٢٠١٣ – ٢٠٢٣)، وذلك من خلال تحقيق التماسك الداخلي ومواجهة الفوضى التي كانت من الأرجح أن تتطور داخله من خلال استعادة تنظيمه الداخلي الذي كان من المحتمل أن يتفكك جراء عمليات التنازع على السلطة (رئاسة الحزب) وعلى هيئته العليا. كما استمر الحزب في التكيف مع المستجدات سواء التي طرأت داخله أو في البيئة الخارجية المحيطة به، وفي اتخاذ قرارات من شأنها محاولة بناء صورة ذهنية بأنه مرن في السياسة وأنه أكثر قربًا من القضايا الوطنية التي تناقشها الأحزاب المدنية بهدف تقليل الانتقادات الموجهة إليه وأن يقدم نفسه للقوى المدنية بأنه شريك في مواجهة الإرهاب[٧٢]، وفي الوقت ذاته يحرص في خطابه السياسي إبراز دوره في حماية الهوية الإسلامية في مواد الدستور.

وفي مجال اختبار فرضيتي الدراسة، فنجد أن اتجاه حزب النور نحو التحالف مع لاعبين أخرين كالأقباط والمرأة في انتخابات ٢٠١٥ لم يسهم في تحقيق نجاحات للحزب

بشكل كبير مقارنة بانتخابات ٢٠١١، والتي اتخذ فيها الحزب والدعوة السلفية موقفًا حازمًا من مشاركة الأقباط واعتبرا أن هذا الأمر من المحظورات، بينما مكّن الحزب من تشكيل قائمة انتخابية في منطقة غرب الدلتا التي تمثل تمركزًا لأنصار الحزب وخاصة الدعوة السلفية، وبغض النظر عن الخسارة التي مني بها حزب النور في انتخابات ٢٠١٥ إلا أنها كشفت عن استمرار تواجده السياسي فحصلت قائمة الحزب على نحو مليون ومائتي ألف صوت انتخابي وهذه النسبة وإن كانت تعكس نجاحات صغيرة إلا أن الحزب يحرص على تسليط الضوء عليها لتأكيد تواجده وبقائه.

كما أن اتجاه حزب النور نحو الاستقلالية بشكل مؤقت عن الدعوة السلفية وكذا تراجع الفتاوى المثيرة للجدل من مشايخ الدعوة قد أسهم في تقليل الخسائر المتتالية على الحزب بصورة فاقت بمسافات المكاسب التي حصدها في انتخابات ٢٠١١، هذه المكاسب لا يقصد بها عدد التمثيل النيابي لأعضائه في المجالس المنتخبة بقدر ما تشير إلى بقاء الحزب ذاته في الساحة السياسية، وهو ما يكشف وجود صيغة ضمنية – غير مُفصح عنها من قبل الحزب حتى في وسائل الإعلام – تتمثل في وجود اتفاق بين الدعوة والحزب على جعل صوت الثاني أعلى من الأول بهدف الحفاظ على بقائه، لأن معادلة مشايخ وسياسيون غير مفيدة ولن تحقق مكاسب سياسية في هذه المرحلة، فضلاً عن أنها غريبة على المجتمع المصري ومن شأنها إضعاف الحزب وتوالي الهزائم السياسية عليه.

هوامش الدراسة:

[١]- كان هناك انقسامًا داخل التيارات السلفية في مصر مع اندلاع الثورة، فكان موقف ما يطلق عليهم بالسلفيون الحركيون مؤيدًا للثورة، وقدموا فتاوى بشرعيتها، بينما التيار الأكبر وهو المتمثل في الدعوة السلفية بالإسكندرية فكان متشككًا في الثورة ومن إمكانية نجاحها. للمزيد انظر: محمد أبور رمان، **السلفيون والربيع العربي.. سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

[٢]- انظر: أحمد زغلول شلاطة، "مستقبل التحولات داخل التيار السلفي في مصر"، **أوراق ونقاشات التحولات السلفية، الدلالات التداعيات والآفاق، الأردن**، مركز الدراسات الإستراتيجية– الجامعة الأردنية، الأول من يوليو ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10295.pdf

[٣]- انظر: موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=51584#.VpVTIrYrLIU

[٤]- "أمين النور بالإسكندرية: إن لم يكن الحزب ابن الدعوة فهو ابن سفاح"، جريدة الشروق، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٢، العدد ١٣٣٧.

[٥]- "الدعوة السلفية تتجه لمنح حزب النور المرجعية الفقهية في محاولة لرأب الصدع والانشقاقات"، موقع جريدة **الوطن**، ١٧ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
http://www.elwatannews.com/news/details/49987

[٦] "شركاء النور.. رفاق على طريق الله فرقتهم السياسة"، جريدة **الشروق**، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢، العدد ١٣٣٦.

[٧] "النور يحل لجنة العضوية.. ويؤجل الانتخابات"، **المصري اليوم**، ١٤ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=353308

[٨] "المستقيلون يهددون بالتصعيد ويرفضون الاعتراف بالهيئة العليا هيئة النور تلغى قرارات عبد الغفور وتعلن إجراء الانتخابات في موعدها"، موقع جريدة الشروق، ١٤ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=14092012&id=43d36c83-368e-4f9d-8816-cf45b7b90408

[٩] "الهيئة العليا لـ النور ترفض قرارات رئيس الحزب"، **المصري اليوم**، ١٥ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=353404

[١٠] "عبد الغفور: قرارات لجان شئون العضوية بإجراء الانتخابات باطلة"، **اليوم السابع**، ١٤ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://s.youm7.com/786187

[١١] "لجنة شؤون الأحزاب توافق على طلب عبد الغفور بإيقاف انتخابات النور"، **موقع جريدة الوطن**، ١٧ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
http://www.elwatannews.com/news/details/50234

[١٢] "المعركة الداخلية بـ النور مستمرة.. عبدالغفور يعيد تشكيل الهيئة العليا لإنهاء سيطرة برهامى"، **موقع جريدة الوطن**، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
http://www.elwatannews.com/news/details/53488

[١٣] "النور ينفجر: إحالة «ثابت» و«مخيون» للتحقيق واستبعاد «بكار».. و«التشكيل القديم» يرد بإقالة عبد الغفور"، **موقع جريدة الوطن**، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
http://www.elwatannews.com/news/details/54031

[١٤] المادة ٥٨ من اللائحة الداخلية للحزب.

[١٥] المادة ١٣٦ من اللائحة الداخلية لحزب النور.

[١٦] "جبهة ثابت تعلن مقر النور بمدينة نصر مقرا رئيسيا للحزب في القاهرة"، **موقع جريدة الوطن**، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://www.elwatannews.com/news/details/54991

[١٧] "النور يدرس دعم الشاطر وشباب الحزب يتوعدون بـــاستقالات جماعية فى حال عدم تأييد أبو إسماعيل.. حماد يطالب بـــالصبر.. ويؤكد: اختيار رئيس لـــ٨٠" مليونا أمر صعب ويحتاج مزيدا من الدراسة، **موقع اليوم السابع**، ٢ أبريل ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://s.youm7.com/643220

[١٨] "استقالات جماعية داخل النور بسبب أبو إسماعيل"، **موقع المصري اليوم**، ٢٤ أبريل ٢٠١٢.

[١٩] "استقالات جماعية من حزب النور بالغربية"، **صحيفة الشروق**، ٢٢ أغسطس ٢٠١٢.

[٢٠]– "استقالات جماعية لأعضاء حزب النور بالغربية احتجاجًا على الانتخابات الداخلية"، **موقع المصري اليوم**، ٢٢ أغسطس ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/158506

[٢١] "قيادي سابق بالنور: استقالات جماعية في الحزب بالشرقية"، موقع **محيط**، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:

http://www.moheet.com/news/newdetails/541310/0/0.html

[٢٢] "توابع زلزال استقالات المرشحين الخاسرين من "النور".. أمانة الحزب تتواصل معهم لبحث تراجعهم.. وعماد القاضى يؤكد: لم أتلقَ دعم الحزب فى الانتخابات.. وعمرو هاشم ربيع: الحزب سيحاول احتواء الأزمة قبل اتساعها"، **موقع اليوم السابع**، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
http://s.youm7.com/2406140

[٢٣]– "استقالة ١٥٠ من قيادات حزب النور بـــ ٢٣ محافظة وعبد الغفور يدرس الموقف"، **الأهرام**، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢.

[٢٤]– "استقالات جماعية من نور الفيوم للانضمام لحزب الوطن"، **بوابة فيتو**، ١١ فبراير ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي:
http://www.vetogate.com/94927

[٢٥]- تتضمن بيان الاستقالة توقيه أعضاء هيئة المكتب وأمناء اللجان وشياخات أمانة حدائق القبة، وبلغ عددهم ٢٣ عضوا بمواقفهم التنظيمية، وهم: ١– محمد حسنى عبدللاه، أمين عام حدائق القبة. ٢– إسماعيل سليمان محمد، وكيل أمانة حدائق القبة. ٣– محمد أحمد محمد عفيفي، وكيل أمانة حدائق القبة. ٤– سيد ربيع محمد، وكيل أمانة حدائق القبة. ٥– عادل أحمد فؤاد، وكيل أمانة حدائق القبة. ٦– أحمد عادل، أمين الصندوق. ٧– محمد عطية، أمين شئون العضوية. ٨– هاني حسبو، أمين اللجنة الإعلامية. ٩– عابدين إبراهيم، وكيل شياخة. ١٠– أسامة إبراهيم مرسى، أمين شياخة. ١١– محمد على أبو الدهب، وكيل شياخة. ١٢– عبد الرازق محمد السيد، أمين شياخة. ١٣– هاني مصطفى، عضو مؤسس. ١٤– محمد محمود، أمين شياخة. ١٥– هاني كمال عتمان، أمين شياخة. ١٦– أحمد فوزي، أمين شياخة. ١٧– أبوبكر طه خليل، عضو. ١٨– هشام السد، أمين اللجنة الرياضية. ١٩– علاء الدين سمير، عضو. ٢٠– عزت سيد محمد، أمين شياخة. ٢١– كمال حسنى على، عضو مؤسس. ٢٢– عبد الحكيم محى عضو مؤسس. ٢٣– أحمد عبد الفتاح، عضو.

[٢٦]– "استقالات جماعية في حزب النور بسبب فتاوى برهامي"، **المصري اليوم**، ٢٨ أبريل ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=422623

[٢٧] – إقالات واستقالات لأعضاء في «حزب النور» احتجاجاً على «أخونة الدولة» خلافات السلفيين و«الإخوان» تهدّد بخـــسارتهما الانتخابات البرلمانية، **موقع الإمارات اليوم**، ٢٨ فبراير ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي:
https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2013-02-28-1.553405

[٢٨]– "حزب النور: تهميشنا وإهانتنا وراء انسحابنا من الحكومة"، موقع جريدة **الوطن**، ٢ أغسطس ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://www.elwatannews.com/news/details/33661

[٢٩] "رسميا.. الإعلان عن تحالف عبد الغفور وأبو إسماعيل السبت القادم"، اليوم السابع، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://s.youm7.com/889230

[٣٠] "محاولات لتوحيد السلفين بإشعال معركة مع الإخوان"، **صحيفة الشروق**، ٤ أكتوبر ٢٠١٢، العدد ١٣٤٢.

[٣١]– إقالة مستشار الرئيس للبيئة بعد استغلاله منصبه.. علم الدين يعقد مؤتمرا صحفيا اليوم وينتظر تقارير الرقابة، **موقع الأهرام**، ١٨ فبراير ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/archive/Print.aspx?ID=200938

[٣٢]– بالصور .. "النور" يفتح النار على مرسى.. الزرقا يستقيل من مؤسسة الرئاسة.. وبكار: مستشار الرئيس يماطل فى الاعتذار.. وعلم الدين: عملت لوجه الله ولم يصلنى مليم.. وجاد الله: لم نعتذر له ولم نوجه له اتهاما، **موقع اليوم السابع**، ١٨ فبراير ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/yoYbD

[٣٣]– حزب النور يؤكد براءة الذمة الشخصية للدكتور خالد علم الدين، **موقع حزب النور**، ١٩ فبراير ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/QhZMQ

[٣٤] – قيادات بالنور والدعوة السلفية يعلنون استقالاتهم من الهيئة الشرعية للحقوق..ويتهمونها بالانحراف عن مسارها و التسيُّس، **موقع صدى البلد**، ٢٥ فبراير ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: https://www.elbalad.news/408701

[٣٥] – رئيس شيوخ حزب النور: نصحنا الإخوان كثيرا بعدم التصادم مع الدولة لكنهم لم يستجيبوا.. وجالي تهديد بالقتل، موقع الشروق، ٢٠ مايو ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: أسماء الدسوقي، **موقع الشروق**، https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30052022&id=bd6aebc8-99a6-477f-8271-84f897dd4688

[٣٦]– «النور» يهاجم «الغزالي حرب»: مطالبتك بحل الحزب أمام السيسي إهانة للقضاء، **موقع المصري اليوم**، ١٦ يناير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/news/details/631517

[٣٧] معركة الإسلامى والليبرالى تعود..نادر بكار يتهم نجيب ساويرس بالفساد والتهرب الضريبى فى مؤتمر جماهيرى بالإسكندرية.. والمصريين الأحرار يرد: بذاءات هدفها كسب أصوات الإرهابيين، **اليوم السابع**، ١٢ أكتوبر ٢٠١٥.

[٣٨]– كوادر «النور» تلتقى «٥» مسؤولين من «سى آى إيه»، **موقع المصرى اليوم**، ٤ يونيو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالى: http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=466666

[٣٩] مشاركة السلفيين فى «القائمة الموحدة» تُفجر خلافات الأحزاب، **موقع المصرى اليوم**، ١٠ يونيو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالى: http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=467264

[٤٠]– صاحب دعوى حل "النور": الحزب يدعم الإرهاب.. وسنقدم بيانه بشأن سوريا للمحكمة، **موقع اليوم السابع**، ١٣ أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/yVM0f

[٤١]– بيان حزب النور حول الأحداث الجارية ١٨ يونيو ٢٠١٣، موقع حزب النور، ١٨ يونيو ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/wchVy

[٤٢]– نص بيان القيادة العامة للقوات المسلحة إلى الشعب المصري، موقع الشروق، ١ يوليو ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01072013&id=234d101c-22a1-4327-9234-70ce7a25fe2a

[٤٣]– بيان حزب النور بخصوص الاستفتاء ٢٠١٤، موقع حزب النور، ١٤ يناير ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/rmTRz

[٤٤] "النور يتحدى المستقيلين ويجرى الانتخابات"، **الشروق**، ١٦ سبتمبر ٢٠١٢، عدد ١٣٢٤.

[٤٥] "يونس مخيون بعد فوزه برئاسة النور: اليوم تاريخي للحزب"، **الوطن**، ٩ يناير ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:

http://www.elwatannews.com/news/details/110665

[46] - Reuven Y. Hazan and Gideon Rahat, **Democracy within Parties: Candidate Selection Methods and Their Political Consequences** (Oxford: Oxford University Press, 2010), PP. 167-168.

[47]-Susan Scarrow, **Implementing Intra-party Democracy**, (Washington, DC: The National Democratic Institute for International Affairs, 2005), Pp 3-6.

[٤٨]– «عمومية حزب النور» تجدد الثقة في يونس مخيون، **موقع المصري اليوم**، ٢٣ مايو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/739638

[٤٩]– انتخابات حزب النور سرية.. و"مخيون" كدة كدة فايز بالتزكية، **موقع برلماني**، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/n5Jxf

[٥٠]– انتخاب محمد منصور رئيسا لحزب النور خلفا ليونس مخيون.. صور، **موقع اليوم السابع**، ٢٦ مارس ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/fuREQ

[٥١]– نواب "النور" يرفضون الوقوف حدادا على وفاة البابا، **موقع صدى البلد**، ١٩ مارس ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:

https://www.elbalad.news/112614

[٥٢]– نواب سلفيين يرفضون الوقوف احتراما للسلام الوطني المصري.. وبكار: أمر غير مهم، **موقع بوابة الفجر**، ٢٧ يونيو ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: https://www.elfagr.org/133426

[٥٣] – انظر: المادة (٥) القانون رقن ٤٦ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٣٣، ٥ يونيو ٢٠١٤.

[٥٤]– رئيس "النور" نافيا تصريحاته عن "ترشيح الأقباط": بعض المواقع حرفت الحوار للهجوم علينا، **موقع الوطن**، ١٤ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

https://www.elwatannews.com/news/details/818275

[٥٥]– «النور» يخلع عباءته: نقبل الأقباط وغير المحجبات، **موقع المصري اليوم**، ١٩ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/467342

[٥٦]– أقباط ٣٨ هم مجموعة من أقباط مصر المتضررين من عدم سماح الكنيسة لهم بالطلاق إلا لعلة الزنا، فقاموا بتكوين رابطة بهذا الاسم ليكون لهم صوت موحد في مطالبتهم بحقوقهم، واشتقوا هذه التسمية من اللائحة ٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي سنة ١٩٣٨ ثم الغاها المجمع المقدس سنة ١٩٤٢، حيث تتيح الطلاق لعدة أسباب منها إساءة أحد الطرفين للآخر أو اخلاله بواجباته نحوه. وفي سبتمبر ٢٠١٦، أعلن نادر الصيرفي مؤسس الرابطة أن الحركة حققت الغرض منها لملف الأحوال الشخصية وحلول للمتضررين ولهذا انتهى دورها.

[٥٧]– أحمد الشورى أبوزيد، الإعلام الجديد وإدارة الحملات الانتخابية: دراسة حالة الحملة الانتخابية الرئاسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما ٢٠٠٨، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٦.

[٥٨]– أحمد زغلول، "تحليل الدعاية الانتخابية للسلفيين"، **مجلة الديمقراطية** الصادرة عن مؤسسة الأهرام، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٢، ص ص ١٤٧–١٥٢.

[٥٩]– نادر بكار: شعار حزب النور في الانتخابات "وضوح وطموح"، **موقع الوطن**، ٢٣ فبراير ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

https://www.elwatannews.com/news/details/669902

[٦٠]– حزب النور: حملة "لا للأحزاب الدينية" فاشلة وستحقق نتائج عكسية، **موقع اليوم السابع**، ١٩ أغسطس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/iSJwg

[٦١]– انظر: حوار الدكتور يونس مخيون الرئيس السابق لحزب النور، برنامج الشاهد، قناة اكسترا نيوز، ١٣ يونيو ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=6JqSaJgzRV0

[٦٢]– «النور»: الأحزاب المدنية تتواصل معنا سراً، **موقع المصري اليوم**، ١٦ يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/631684

[٦٣]– بالصور.. "النور" يستضيف وفد تنسيقية "شباب الأحزاب" لطرح رؤية الحزب حول الاستحقاقات الانتخابية، **موقع حزب النور**، ١٣ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/kModg

[٦٤]- مجهولون يطلقون النار على عضوين بـــ«النور» فى كرداسة والحزب يتهم «الإخوان»، **موقع المصري اليوم**، ٥ أغسطس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالى:

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=473419

[٦٥]– السلفيون يتهمون الإخوان بالتسبب في قتل مئات الإسلاميين، **موقع الوطن**، ١٧ مايو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

http://www.elwatannews.com/news/details/731452

[٦٦]– حزب النور يدين العملية الإرهابية بمحيط الأزهر.. و"مخيون": الجماعات الإرهابية لا يحلو لها أن يعيش الشعب في أمان، **موقع حزب النور**، ١٩ فبراير ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/DxhBb

[٦٧]– انظر: ياسر برهامي، "السلفية ومناهج التغيير (٤) قضية العمل السياسي"، **موقع أنا السلفي**، ٢٨ فبراير ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/ZBkqL

[٦٨]– تعبير المرجعة التامة للشريعة لم يرد بهذا النص في برنامج الحزب، وإنما هذا النص وفق تعبير د. ياسر برهامي. راجع الجزء الخاص بمحور الثقافة والهوية في برنامج حزب النور، **موقع حزب النور**، متاح على الرابط التالي:

https://alnourpartyeg.com/ar/info/program

[٦٩]– ياسر برهامي، "السلفية ومناهج التغيير (٤) قضية العمل السياسي"، **مرجع سبق ذكره**.

[٧٠]– نورا مدحت محمد كوثر، العوامل المؤثرة على أداء الأحزاب الإسلامية في الحكم: دراسة لحالات مصر وتونس والمغرب ٢٠٠٨/٢٠١١، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص ٧٣–٧٤.

[٧١]– مؤسس جبهة إصلاح حزب النور يرصد خطايا الدعوة السلفية.. يكشف كواليس سيطرة ياسر برهامى على الحزب.. ويؤكد: بسام الزرقا أصر على لبس الجلباب ثم تخلى عنه بمجرد تصعيده.. وقيادات أصدرت فتاوى بتحريم تشكيل حزبا ثم خالفتها، **موقع اليوم السابع**، ١٩ مايو ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/agnVA

[٧٢]– قام الحزب بإصدار العديد من البيانات التي تدين الإرهاب، كما قام بتنظيم دورات تدريبة لأعضائه للتوعية بمخاطر الإرهاب. انظر: يعقوب أوليدورت، "حزب "النور": شريك سلفي في مكافحة الإرهاب؟"، **تحليل السياسات**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٣ مارس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-al-nour-party-a-salafi-partner-in-the-fight-against-terrorism